الثورة التكنولوجية وإعادة تشكيل بنية القوة في العلاقات الدولية: قراءة وتحليل للتنافس الأمريكي-الصيني على القوة الرقمية

The technological revolution and the reshaping of power structures in international relations : A reading and analysis of the US-China competition for digital power



د/ لامية رقان

[1]جامعة مولود معمري تيزي–وزو، (الجزائر)

lamia.reggane@ummto.dz

تاريخ الارسال: 2026/02/15 تاريخ القبول: 2026/05/31 تاريخ النشر: 2026/06/10

ملخص: *تروم هذه الدراسة إلى تحليل أثر الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي في إعادة تشكيل مفهوم القوة في العلاقات الدولية، من خلال قراءة معمقة للتنافس الأمريكي–الصيني على القوة الرقمية. فقد أضحت التكنولوجية المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية للبيانات، عناصر محورية في بناء النفوذ العالمي، ووسائل جديدة لإدارة التفاعلات والصراعات الدولية بآليات ناعمة وغير تقليدية. تؤكد الدراسة أن السيطرة على الفضاء الرقمي يمثل جوهر القوة في القرن الحادي والعشرين، إذ لم يعد التفوق يقاس بحجم الترسانات العسكرية أو الاقتصادية فقط، بل بقدرة الدول على إنتاج المعرفة الرقمية، والتحكم الكامل في تدفقاتها، واستثمارها في صياغة القرارات الاستراتيجية على المستوى الدولي.*

الكلمات المفتاحية: *القوة؛ الثورة التكنولوجية؛ العلاقات الدولية؛ القوة الرقمية؛ النفوذ العالمي.*

Abstract*: This study aims to analyze the impact of the technological revolution and digital transformation in reshaping the concept of power in international relations, through an in-depth reading of the American-Chinese competition over digital power. Advanced technology, artificial intelligence, and data infrastructure have become pivotal elements in building global influence, and new means of managing international interactions and conflicts with soft and unconventional mechanisms. The study confirms that control over the digital space represents the essence of power in the twenty-first century, as superiority is no longer measured only by the size of military or economic arsenals, but rather by the ability of countries to produce digital knowledge, fully control its flows, and invest it in formulating strategic decisions at the international level.*

key words: *Power; Technological revolution; International relations; Digital power; Global influence.*

مقدّمة:

يشهد النظام الدولي في العصر الراهن تحولات بنيوية عميقة فرضها التطور التكنولوجي الهائل، ولا سيما الثورة الرقمية التي أعادت تعريف مفاهيم القوة والنفوذ في العلاقات الدولية. فقد انتقل معيار القوة من الاعتماد على الموارد المادية التقليدية إلى القدرة على التحكم في المعرفة الرقمية، وتدفقات المعلومات، والبنية التحتية التكنولوجية التي أصبحت العمود الفقري للحياة السياسية والاقتصادية العالمية.

أدى التحول الرقمي إلى نقل مركز الثقل في العلاقات الدولية من السيطرة على الأرض إلى السيطرة على الفضاء المعلوماتي، ومن امتلاك السلاح إلى امتلاك البيانات والخوارزميات، مما أتاح بروز مفهوم القوة الرقمية كامتداد حديث لمفهوم القوة الذكية، القائم على دمج عناصر القوة الصلبة والناعمة ضمن رؤية تكنولوجية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، الابتكار، والاتصال الشبكي.

في هذا السياق، برزت الولايات المتحدة الأمريكية والصين كقوتين مركزيتين في سباق محموم للهيمنة على المجال الرقمي العالمي، حيث يسعى كل طرف إلى توظيف الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة لتعزيز نفوذه الدولي، وضبط معايير الاقتصاد الرقمي والأمن السيبراني. إذ تواصل الولايات المتحدة استثمار تفوقها التكنولوجي وشركاتها العملاقة مثل Google و Microsoftو OpenAI لترسيخ مكانتها الريادية، بينما تعمل الصين عبر مبادرات استراتيجية مثل "صنع في الصين 2025" والطريق الرقمي للحزام والطريق على تحقيق استقلالها التقني ومنافسة الهيمنة الأمريكية في فضاءات الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبرى.

إن هذا التحول لا يمثل مجرد تقدم تقني، بل يعكس تغيرا هيكليا في بنية القوة العالمية، حيث أدى التحول الرقمي إلى إعادة تعريف طبيعة القوة في النظام الدولي والعلاقات الدولية، حيث لم تعد القوة تعتمد فقط على الجيوش والاقتصاد، بل على التحكم في التكنولوجيا والمعلومات. وفي ظل هذا الواقع، تطرح الدراسة **الإشكالية التالية:**

كيف ساهم العصر الرقمي في إعادة تشكيل بنية القوة في العلاقات الدولية، وما هي ملامح التنافس الأمريكي–الصيني على القوة الرقمية؟

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

1. كيف تطور مفهوم القوة في الفكر السياسي والعلاقات الدولية وصولا إلى القوة الرقمية؟
2. ما طبيعة القوة الرقمية ومكوناتها وأبعادها الرئيسة؟
3. كيف توظف الولايات المتحدة والصين أدوات القوة الرقمية لتعزيز نفوذهما الدولي؟
4. ما انعكاسات هذا التنافس على بنية النظام الدولي ومستقبل التوازنات العالمية؟

للإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية نفترض التالي:

1. إن العصر الرقمي أعاد صياغة مفهوم القوة في العلاقات الدولية من القوة العسكرية والاقتصادية إلى القوة التكنولوجية والمعرفية.
2. إن أدوات النفوذ انتقلت من السيطرة المادية إلى الهيمنة الرقمية القائمة على التكنولوجيا والبيانات.
3. إن التنافس الأمريكي–الصيني يعكس صراعا على قيادة النظام الرقمي العالمي بوصفه ساحة النفوذ الجديدة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مظاهر التحول في مفهوم القوة داخل العلاقات الدولية في ظل الثورة التكنولوجية، من خلال التركيز على التنافس الأمريكي–الصيني في مجال التكنولوجيا، مع إبراز كيفية توظيف الأدوات الرقمية في تعزيز النفوذ العالمي وفهم انعكاسات هذا التنافس على إعادة تشكيل موازين القوة في النظام الدولي المعاصر.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في مقاربتها لأحد التحولات الجوهرية في الفكر والممارسة السياسية الدولية، المتمثل في الانتقال من القوة الصلبة والناعمة إلى القوة الرقمية. كما تسعى لإغناء الأدبيات العلمية في العلاقات الدولية من خلال تسليط الضوء على البعد التكنولوجي كمحدد جديد للقوة، وتحليل التنافس الأمريكي–الصيني كنموذج يعكس إعادة توزيع النفوذ العالمي.

منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على مقاربة تحليلية–استقرائية تجمع بين البعدين النظري والتطبيقي، حيث يتم تفكيك المفاهيم المرتبطة بالتحول الرقمي للقوة، مع توظيف المنهج الوصفي التحليلي لقراءة مظاهر التنافس الأمريكي–الصيني في مجال التكنولوجيا.

تقسيمات الدراسة: محاولة منا الإحاطة بحيثيات الدراسة تم تقسيمها إلى النقاط التالية:

1.الإطار النظري لمفهوم القوة في الفكر السياسي والعلاقات الدولية.

2.التنافس الأمريكي-الصيني على القوة الرقمية.

3.تداعيات المنافسة الأمريكية-الصينية على النظام العالمي.

1. الإطار النظري لتطور مفهوم القوة في الفكر السياسي والعلاقات الدولية.

يتناول هذا العنصر الإطار النظري لمفهوم القوة في الفكر السياسي والعلاقات الدولية، مع التركيز على تطور القوة من أبعادها التقليدية إلى مستجداتها الرقمية. يبدأ التحليل بالقوة التقليدية التي ترتكز على الموارد المادية والجيوش والاقتصاد، ثم يبرز التحول نحو القوة الناعمة القائمة على التأثير والإقناع. بعد ذلك، يستعرض مفهوم القوة الذكية كإطار تركيبي يدمج بين القوة الصلبة والناعمة، ما يمهد لفهم الانتقال إلى القوة الإلكترونية التي تعتمد على التكنولوجيا والبنية المعلوماتية. يقدم هذا التمهيد للقارئ سياقا واضحا لفهم تطور القوة، مما يمكنه من إدراك الأسس النظرية التي تشكل خلفية التنافس الأمريكي–الصيني في الفضاء الرقمي العالمي.

2.1 التصورات الكلاسيكية لمفهوم القوة التقليدية في الفكر السياسي:

شكل مفهوم القوة عبر التاريخ محورا أساسيا في تفكير العلماء والمفكرين، إذ حظي باهتمام واسع في الدراسات والكتابات التي سعت إلى تقديم رؤى واستراتيجيات لبناء الدول والإمبراطوريات القوية القادرة على تحقيق التفوق والهيمنة في النظام الدولي. وقد ارتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا بالنظرية الواقعية في حقل العلاقات الدولية، التي تعتبر القوة الركيزة الأساسية في تفسير سلوك الدول وفهم طبيعة تفاعلاتها. ويرى الواقعيون أن القوة ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق الأمن والبقاء، إذ تتصرف الدول وفق منطق عقلاني يسعى إلى حماية مصالحها الوطنية وضمان استمراريتها، مما يجعلها تولي أهمية قصوى لتراكم عناصر القوة باعتبارها الأداة الأساسية لتحقيق تلك الغاية (الأشهب، 2024، صفحة 419).

وتعد أعمال **هانس مورغنثاو** من أكثر الدراسات تأثيرا في الأبحاث الأمريكية خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، لكونها ركزت على دور القوة في العلاقات الدولية باعتبارها تعبيرا عن المصلحة القومية . ويظهر أثر هذه الدراسات في أن معظمها تناولت مفهوم القوة أو المتغيرات التي تشكلها، مثل العوامل الجغرافية، السكانية، والموارد الطبيعية. وقد اعتبر **مورغنثاو** أن السياسة الدولية تقوم على صراع مستمر من أجل القوة، وأن الدولة تتصرف بعقلانية لتعظيم قوتها وحماية مصالحها ضمن بيئة دولية فوضوية. وفي هذا السياق، كانت القوة تقاس عادة بالقدرات المادية للدولة، بما في ذلك القوة العسكرية والاقتصادية والسكانية، حيث مثلت ما يعرف بالقوة الصلبة (Hard Power) جوهر التفاعلات الدولية (دورتي و بالستغراف، 1995، الصفحات 16-17).

تقدم الواقعية الجديدة الدفاعية في إطار تطور الفكر الواقعي رؤية بنيوية لمفهوم القوة، حيث تعتبر قوة الدولة نسبية وتعتمد على موقعها داخل هيكل النظام الدولي مقارنة بقدرات الدول الأخرى. ويركز هذا الاتجاه على مجموعة من الخصائص البنيوية، مثل الموارد الطبيعية، المساحة، الموقع الجغرافي، المستوى الاقتصادي، والاستقرار السياسي، باعتبارها محددات لقدرة الدولة على حماية مصالحها وضمان بقائها في نظام دولي لامركزي. ويربط المنظرون، أمثال **كينيث والتز** و**ستيفن والت**، بين القوة والتهديد، موضحين

أن الدول تتبع استراتيجيات دفاعية تشمل التحالفات وتعزيز القدرات الذاتية لمواجهة المخاطر. وبناء على ذلك، ينظر إلى القوة كوسيلة للبقاء والدفاع، وليس غاية للهيمنة (زكريا، 2024، صفحة 116).

برزت محاولات فكرية متباينة لتعريف مفهوم القوة وتحديد عناصرها الأساسية، إذ لم يتفق الباحثون في العلاقات الدولية على تعريف جامع لها، بل اختلفت تصوراتهم وفق مناهجهم النظرية وزوايا رؤيتهم. ويمكن تصنيف هذه التعريفات إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية (الأشهب، 2024، صفحة 420):

1. **الاتجاه الأول** :يرى أن القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين ودفعهم للتصرف وفق إرادة الفاعل الأقوى، سواء بالإجبار أو الإقناع.
2. **الاتجاه الثاني** :يربط القوة بالقدرة على المشاركة الفعالة في صنع القرار داخل المجتمع أو النظام السياسي، أي التحكم في مخرجات القرار وتوجيهها.
3. **الاتجاه الثالث** :يجمع بين الاتجاهين السابقين، ويعرف القوة بأنها القدرة على التحكم المباشر أو غير المباشر في إثارة القضايا السياسية وتوزيع القيم داخل المجتمع الدولي، بما يمكن صاحب القوة من التأثير في مواقف الفاعلين الآخرين بما يخدم مصالحه وتوجهاته.

هذا، كما تناول العديد من المفكرين السياسيين مفهوم القوة من زوايا متعددة، إذ يرى **إرنست هاس (Ernst Haas)** أن القوة ترتبط بالعوامل المادية وغير المادية التي تمتلكها الدولة، فهي وظيفة لمجموعة من الموارد الملموسة مثل المواد الأولية والإنتاج الصناعي، وعناصر غير ملموسة مثل التكنولوجيا والمعرفة. أما **ستيفن روزن (Stephen Rosen)** فيعرف القوة بأنها قدرة الفاعل الدولي على استخدام موارده المادية وغير المادية للتأثير في مخرجات الأحداث داخل النظام الدولي، في حين يقدم **ماكس فيبر (Max Weber)** منظورا مغايرا، إذ يراها قدرة أحد الأطراف على فرض إرادته على الآخرين من خلال الإكراه أو الإجبار (الأشهب، 2024، صفحة 420).

2.1 تحولات القوة من الصلبة إلى الناعمة: قراءة في الأسس والمضامين:

أحدثت نهاية الحرب الباردة تحولا عميقا في التفكير السياسي والاستراتيجي، إذ بدأت الدول تدرك أن القوة العسكرية والاقتصادية، رغم أهميتها، لم تعد وحدها كافية لضمان النفوذ الدولي. فمع تعقد العلاقات وتشابك المصالح وتزايد الترابط الاقتصادي والمعلوماتي، برزت الحاجة إلى أنماط جديدة من القوة لا تقوم على الإكراه، بل على الجاذبية والتأثير غير المباشر، في هذا السياق، قدم **جوزيف ناي (Joseph Nye)** في تسعينيات القرن العشرين مفهوم القوة الناعمة (Soft Power) كأحد أهم التحولات في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر. وقد عرف **ناي** القوة الناعمة بأنها "القدرة على الحصول على ما تريد من الآخرين من خلال الجاذبية بدلا من الإرغام أو الدفع المادي". ويرى أن مصدر هذه الجاذبية يكمن في الثقافة والمثل السياسية والسياسات الخارجية للدولة. فعندما تبدو سياسات دولة ما مشروعة في نظر الآخرين، تزداد جاذبيتها

ويقوى تأثيرها، إذ يمكنها أن تجعل الآخرين يعجبون بقيمها ويرغبون في تحقيق ما ترغب فيه هي، دون الحاجة إلى استخدام أدوات الضغط المادي أو التهديد العسكري (ناي، 2007، الصفحات 13-14).

ويؤكد **ناي** أن الإغراء القائم على الجاذبية أكثر فاعلية من الإرغام، وأن القيم العالمية مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتكافؤ الفرص تمثل مصادر أساسية لهذه القوة الجاذبة، ويضيف أن الجميع يدرك ماهية القوة الصلبة المتمثلة في التفوق العسكري أو الاقتصادي، والتي تستخدم عادة لتغيير مواقف الآخرين من خلال التهديد أو الإغراء المادي. غير أنه يمكن أحيانا تحقيق النتائج نفسها بطرق غير مباشرة، دون اللجوء إلى وسائل الإكراه أو الترغيب المادي، عبر ما يسميه **ناي** بالوجه الثاني للقوة، وهو القدرة على تحديد جدول الأعمال الدولي وجعل الآخرين يتبنون القيم والمصالح نفسها، فحين تنجح دولة في جعل غيرها تعجب بمثلها وتتبنى رؤيتها للحرية أو الازدهار، فإنها تمارس قوة ناعمة فعالة تتجاوز حدود القوة الصلبة، ومن ثم، فإن القوة الناعمة لا تقتصر على مجرد التأثير، لأن التأثير ذاته قد يقوم على الإكراه أو الترغيب، بل تتجاوز ذلك إلى القدرة على الجذب والإقناع غير القسري، حيث يتحول الإعجاب إلى إذعان طوعي. وتنبع موارد القوة الناعمة من العناصر غير المادية مثل الثقافة، والأيديولوجيا، والصورة الإيجابية للدولة في الخارج، وهي موارد تمكنها من خلق بيئة تتقاطع فيها مصالح الدول الأخرى مع مصالحها، مما يمنحها قدرة أكبر على صياغة الأجندة الدولية وفق قيمها ومصالحها الخاصة (العزاوي، 2022، صفحة 96).

3.1 القوة الذكية كإطار تركيبي لمعادلة النفوذ في العلاقات الدولية:

يعد مفهوم القوة من المفاهيم المعقدة والمركبة بطبيعتها، إذ لا يكفي أن تمتلك الدولة مقومات القوة حتى تكون قادرة على التأثير في محيطها الإقليمي أو الدولي. فالقوة لا تقاس فقط بحجم الموارد أو القدرات، بل بمدى القدرة على توظيفها بفعالية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وبناء على ذلك، لا يمكن اختزال المفهوم في تفسير واحد أو النظر إليه بمعزل عن تطوراته الاصطلاحية والفكرية المتجددة، ومن أبرز هذه التطورات بروز مصطلح القوة الذكيةSmart Power ، الذي دخل حقل العلاقات الدولية حديثا من الرافد الفكري ذاته الذي قدم مفهوم القوة الناعمة، أي فكر **جوزيف ناي**، ويعرف القوة الذكية بأنها مزيج استراتيجي يجمع بين **القوة الصلبة والقوة الناعمة** بطريقة تكاملية تجعلها أكثر فاعلية من استخدام أي منهما على حدة. وقد حددها بأنها القدرة على الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة في استراتيجية واحدة للتأثير في الآخرين أي القدرة على الدمج بين أدوات الإقناع والضغط لتحقيق تأثير سياسي مستدام ومتوازن (حسين، 2018، الصفحات 125-126).

وتكمن أهمية القوة الذكية في بعدها التكيفي ، فهي ليست إطارا جامدا، بل تمثل آلية مرنة تسمح بتعديل مزيج الأدوات وفق الظروف المختلفة. ففي حالات النزاع المسلح، قد يتقدم البعد العسكري، بينما في أوقات الاستقرار أو عند بناء تحالفات طويلة الأمد، يبرز البعد الناعم. كما أن تطبيق القوة الذكية يختلف باختلاف الدولة ومواردها ومكانتها الدولية؛ فالدول الكبرى قد تميل إلى توظيف أدواتها الصلبة لتأكيد هيمنتها، بينما تعتمد الدول المتوسطة أو الصاعدة على خليط يركز أكثر على الأدوات الناعمة لتعويض

محدودية قدراتها العسكرية، وبناءا على ذلك، يمكن القول أن القوة الذكية ليست مجرد جمع بين القوة الصلبة والناعمة، بل هي قدرة استراتيجية على اختيار الأداة الأنسب في التوقيت والسياق المناسبين، وتمثل هذه المقاربة نموذجا متقدما من التفكير الاستراتيجي في العلاقات الدولية، وتفسر بدرجة كبيرة ديناميكيات بناء التحالفات وإدارة التوازنات في بيئات دولية مضطربة ومعقدة (نوري، 2016).

4.1 من القوة الذكية إلى القوة الرقمية: قراءة لملامح التحول في هندسة النفوذ العالمي:

شهد القرن العشرون ثورة معلوماتية كان لها تأثير عميق على السياسة الدولية، حيث أفرزت عناصر أساسية مثل المعلومة، الفضاء الإلكتروني، والطابع الرقمي. ويمكن تمييز ثلاثة أبعاد رئيسية لهذا التأثير أولا بروز شكل جديد من القوة يعرف بالقوة الإلكترونية ، ثانيا تحول أدوات الحرب وأساليب الصراع الدولي وثالثا انتشار القوة بشكل شبكي وعنكبوتي يتيح للدول التحكم في المعلومات وتوجيه النفوذ عبر الشبكات الرقمية العالمية (خليفة، القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدولة شؤونها في عصر الأنترنت؟ الولايات المتحدة نموذجا، 2017، صفحة 17).

مع تطور البيئة الرقمية، لم يعد مفهوم القوة يقتصر على المزج بين القوة الصلبة والناعمة فحسب، بل أفرز الفضاء الإلكتروني أو السيبراني ما يمكن تسميته بـ **القوة الإلكترونيCyber Power** -تجدر الإشارة إلى أنه في هذه الدراسة اعتبرت الباحثة أن القوة الإلكترونية هي نفسها القوة الرقمية- التي تمثل امتدادا عمليا وتطوريا لمفهوم القوة الذكية في سياق النظام الدولي الرقمي الجديد. فكما يشير **جوزيف ناي**، إن التحولات في المعلومات والتكنولوجيا الرقمية تشكل سياقا جديدا في السياسة العالمية يتيح للدول القدرة على ممارسة نفوذها بطرق تتجاوز الوسائل التقليدية وتمكن حتى الدول الأصغر من التأثير في الساحة الدولية عبر التحكم في الفضاء السيبراني والمعلومات الرقمية، مما يقلل بعض الفوارق التقليدية في القوة بين الفاعلين الدوليين (S.Nye, 2010, pp. 3-4).

لقد أصبحت القدرات السيبرانية اليوم جزءا أساسيا من استراتيجيات الأمن القومي للدول، إذ توظفها القوى الكبرى في تعزيز قوتها العسكرية والاستخباراتية وحماية مصالحها الحيوية . ومع تصاعد الاعتماد على البنية التحتية الرقمية، ظهر بعد جديد في الصراعات الدولية يعرف بـ "صراع الفضاء الإلكتروني"، حيث يمكن لطرف ما أن يلحق أضرارا جسيمة بخصمه عبر شل أنظمته المعلوماتية، أو تعطيل شبكات الاتصال، أو سرقة بياناته الحساسة، أو التلاعب بالبيانات الاقتصادية والمالية. إن هذا التحول يشير إلى أن الفضاء الإلكتروني لم يعد مجرد وسيلة تقنية مساعدة، بل أصبح ميدانا استراتيجيا قائما بذاته يمكن الدول من ممارسة نفوذها وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية دون اللجوء إلى القوة العسكرية التقليدية (خليفة، تأثيرات قوة الفضاء الإلكتروني على التفاعلات الأمنية في العالم، 2014، صفحة 60).

من خلال ما تم التطرق إليه آنفا نستنتج أن التحليل النظري يظهر أن مفهوم القوة في العلاقات الدولية عرف تحولا عميقا عبر مراحله التاريخية، انتقلت من الاعتماد على القوة الصلبة القائمة على الموارد

العسكرية والاقتصادية، إلى القوة الناعمة التي ترتكز على التأثير والجاذبية، ثم إلى القوة الذكية التي تمثل مقاربة تركيبية تمزج بين الصلابة والليونة في آن واحد. ومع تطور البيئة الرقمية، لم تعد القوة تقاس بما تملكه الدول من موارد مادية فحسب، بل بمدى قدرتها على توظيف التكنولوجيا والمعرفة الرقمية والبنية التحتية السيبرانية كأدوات للتأثير والنفوذ. وقد أفرز هذا التحول شكلا جديدا من الصراع الدولي يعرف بصراع الفضاء الإلكتروني، حيث أصبحت البيانات والمعلومات أهم موارد القوة في القرن الحادي والعشرين. ومن ثم، باتت القوة اليوم مفهوما مركبا متعدد الأبعاد، يجمع بين الصلابة والنعومة والرقمنة، ويعكس إعادة تشكيل حقيقية لموازين القوة في النظام الدولي المعاصر.

2. التنافس الأمريكي-الصيني على القوة الرقمية.

يمثل التنافس الأمريكي–الصيني على القوة الرقمية أحد أبرز ملامح التحول في النظام الدولي المعاصر، إذ لم يعد الصراع بين القوتين العظميين مقتصرا على المجالات العسكرية أو الاقتصادية التقليدية، بل امتد إلى الفضاء الرقمي والتكنولوجي بوصفه المجال الحاسم في رسم موازين القوة العالمية. تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على هيمنتها التقنية عبر شركات التكنولوجيا العملاقة، بينما تعمل الصين على توسيع نفوذها من خلال مشاريعها الرقمية الكبرى مثل "صنع في الصين " و"الحزام والطريق الرقمي". هذا التنافس يعكس انتقال الصراع الجيوسياسي إلى ساحة جديدة، حيث باتت السيطرة على التكنولوجية والابتكار الرقمي محددات رئيسية لتشكيل القوة في القرن الحادي والعشرين.

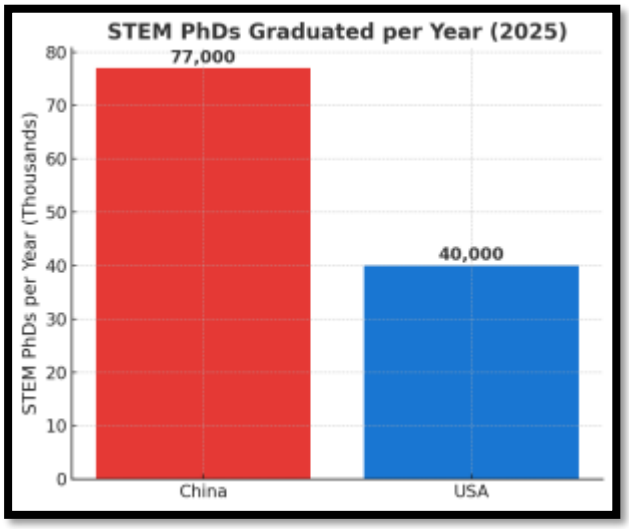
1.2 أبعاد التنافس الأمريكي-الصيني على القوة الرقمية:

تعكس المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في ميدان القوة الرقمية صراعا محتدما على امتلاك مفاتيح المستقبل التكنولوجي، إذ لم يعد الأمر يتعلق بمجرد تفوق تقني أو ابتكار صناعي، بل أصبح رهانا على من يمتلك البنية التحتية الرقمية الأوسع والقدرة الأعلى على التحكم في تدفقات البيانات والمعرفة. وتبرز هذه المنافسة في سباق الدولتين لتطوير الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الفائقة، وشبكات الجيل الخامس والسادس، والبنية السحابية، وهي المجالات التي باتت تحدد مكانة الدول في النظام العالمي الجديد. فالقوة الرقمية اليوم ليست مجرد أداة دعم للاقتصاد أو الأمن، بل تمثل شكلا جديدا من أشكال النفوذ والسيطرة، حيث تقاس الهيمنة بقدرة الدولة على إنتاج وتوجيه التكنولوجيا بدلا من امتلاك الموارد التقليدية، ويمكن تفصيل أهم أبعاد التنافس فيما يلي (صلاح، 2025):

- **مجالات التعليم الأساسية في العلوم والتكنولوجيا (STEM Science, Technology, Engineering, Mathematics):** يشير التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات إلى تنمية مهارات التحليل وحل المشكلات وتعزيز الابتكار. وفق تقرير مركز الأمن والتكنولوجيا الناشئة (CSET) لعام 2021، تتفوق الصين على الولايات المتحدة من حيث أعداد الخريجين في هذه المجالات، حيث منحت الجامعات الصينية أكثر من 77 ألف درجة دكتوراه في STEM بحلول 2025، مقابل نحو 40 ألف درجة

دكتوراه في أمريكا. ويعود هذا الفارق إلى استثمارات استراتيجية طويلة الأمد في التعليم والبنية التحتية البحثية، بينما تواجه الولايات المتحدة تحديات مثل تراجع اهتمام الطلاب المحليين بهذه التخصصات وقيود هجرة الكفاءات الأجنبية، وهو ما يهدد تفوقها التكنولوجي، والشكل رقم 1 يدعم ما ذكر أعلاه.

شكل رقم 01: عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه في تخصصات STEM سنويا بحلول عام 2025.



المصدر: (الحكيم، 2025)

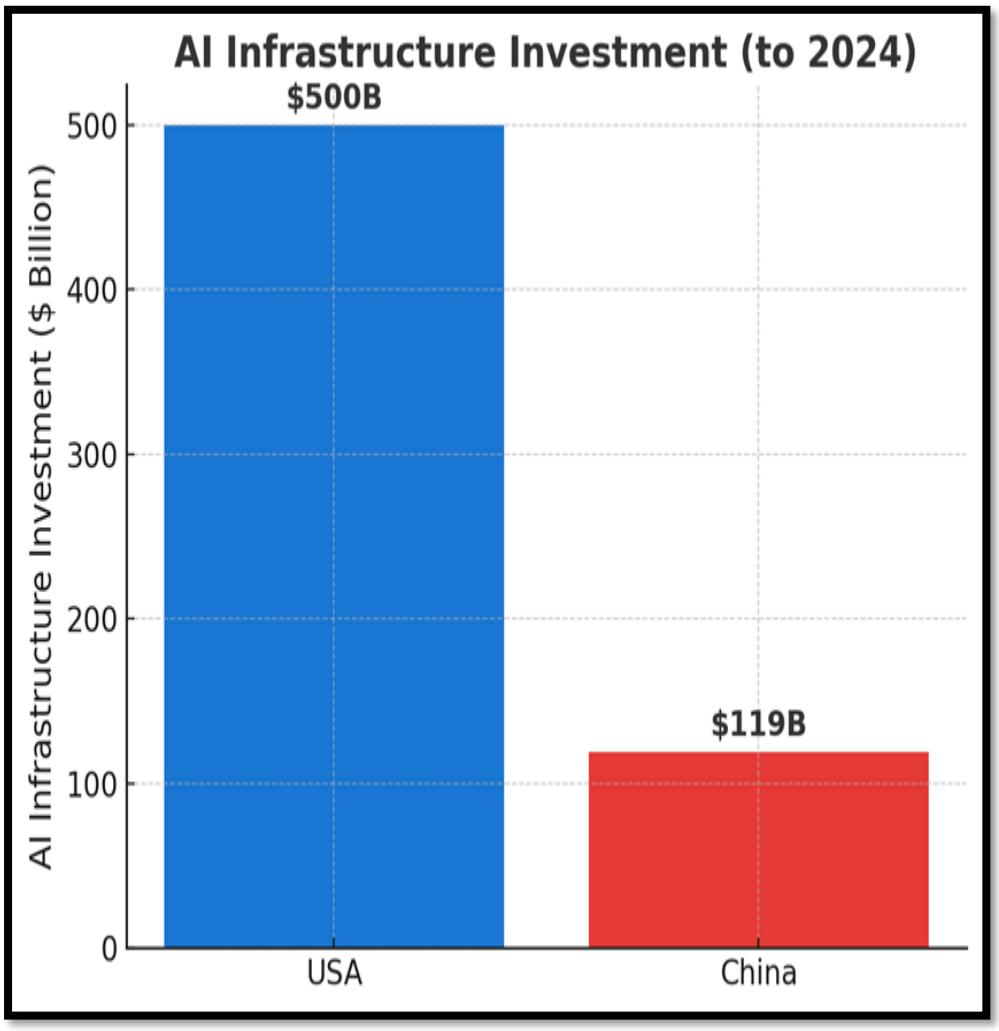
❖ **كفاءة مراكز البيانات:** تعتبر البيانات وقود الذكاء الاصطناعي، وتحتاج النماذج المتقدمة إلى كميات ضخمة ومتنوعة للتدريب والتحسين المستمر. تمتلك الولايات المتحدة 77% من القدرة العالمية للحوسبة السحابية، عبر شركات مثل "أمازون ويب سيرفيسز" و"جوجل كلاود"، بينما تمتلك الصين 24%، مع شركات مثل "علي بابا" و"هواوي" و"بايدو" و"تينسنت". التحدي الأكبر يكمن في تأمين بيانات جديدة وكافية بشكل مستمر لتدريب النماذج التوليدية المعقدة.

❖ **السيادة في مجال الطاقة:** تشغيل الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات يتطلب طاقة هائلة، حيث بلغ استهلاكها 460 تيراواط/ساعة عام 2022، أي نحو 2% من الاستهلاك العالمي، ومن المتوقع أن يصل في الولايات المتحدة إلى 12% بحلول 2028. تظهر التقارير تفوق الولايات المتحدة في الطاقة المتجددة، بينما تستثمر الصين بكثافة، مثل مشروع "البيانات الشرقية، الحوسبة الغربية" بقيمة 43.5 مليار يوان لبناء مراكز بيانات متقدمة ومستدامة.

❖ **تحولات بيئة الابتكار:** يتجاوز الذكاء الاصطناعي دوره كأداة تقنية ليصبح عاملا استراتيجيا يعيد تشكيل التفاعلات الاقتصادية والسياسية. توفر الموارد الوفيرة قد يقلل من الحافز على الابتكار، بينما تفرض الندرة تحديات تدفع المؤسسات لتطوير استراتيجيات مبتكرة للتغلب على العقبات. يمثل الاستثمار في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي (مراكز البيانات العملاقة، الحوسبة السحابية، أنظمة الاتصالات

المتقدمة) المحرك الخفي لقوة الذكاء الاصطناعي، فالولايات المتحدة تقود المشهد باستثمارات عملاقة مثل مشروع Stargate في حين تواصل الصين تطوير مراكز بيانات ضخمة لكنها تواجه تحديات الطاقة والتكامل العالمي والشكل رقم 02يدعم ما ذكر أعلاه.

شكل رقم 02: إجمالي الاستثمارفي البنية التحتية للذكاء الاصطناعي حتى 2024 (مليارد ولار).



المصدر: (الحكيم، 2025)

نستنتج أن المنافسة بين الولايات المتحدة والصين لا تدور حول من يبرمج أسرع خوارزمية، بل حول من سيبرمج العالم القادم. الفضاء الالكتروني أصبح "المجال الجديد للهيمنة"، تتقاطع فيه التكنولوجيا مع السياسة، والاقتصاد مع الأمن، والمعرفة مع القوة. وفي ضوء هذا المشهد، يمكن القول إننا أمام إعادة تعريف للهيمنة العالمية، التي ستقاس بعمق الشبكات الذكية وقدرتها على إعادة إنتاج النفوذ في الفضاء الرقمي.

2.2 الاستراتيجية الرقمية الأمريكية في سياق التنافس مع الصين على القيادة الرقمية العالمية:

تقوم الاستراتيجية الرقمية الأمريكية على مبدأ الحفاظ على التفوق التكنولوجي وضمان الأمن القومي في البيئة الرقمية، من خلال دمج الأمن السيبراني والدبلوماسية الرقمية ضمن أدوات سياستها الخارجية. إذ تعتبر الولايات المتحدة الفضاء السيبراني مجالا استراتيجيا حيويا لحماية مصالحها، حيث تسعى إلى تطوير قدراتها الدفاعية والهجومية الرقمية لمواجهة التهديدات المتزايدة من القوى المنافسة، وعلى رأسها الصين. كما توظف الدبلوماسية الرقمية لبناء تحالفات تكنولوجية مع الحلفاء، وتنسيق الجهود الدولية لوضع معايير أخلاقية وأمنية لاستخدام التكنولوجيا. ومن ثم، تمثل هذه الاستراتيجية مزيجا بين الردع السيبراني والتأثير الدبلوماسي، بهدف تكريس قيادة الولايات المتحدة للنظام الرقمي العالمي وضمان استمرار هيمنتها في الفضاء المعلوماتي.

1.2.2 الهيمنة الأمريكية على الفضاء السيبراني والأمن الرقمي العالمي: تعد الهيمنة على الإنترنت والفضاء السيبراني ركيزة أساسية في الاستراتيجية الرقمية الأمريكية، إذ تسعى الولايات المتحدة منذ منتصف التسعينيات إلى ترسيخ موقعها كقوة سيبرانية أولى في العالم. وبفضل تفوقها التكنولوجي وشركاتها العملاقة مثل «غوغل» و«مايكروسوفت» و«ميتا»، تعد الدولة الوحيدة ذات البصمة العالمية الواضحة في الاستخدامات المدنية والعسكرية للفضاء السيبراني، تمتلك الولايات المتحدة بنية مؤسساتية متطورة في هذا المجال، أبرزها **القيادة السيبرانية الموحدة (USCYBERCOM)** التابعة للبنتاغون، التي تأسست عام 2009 وتضطلع بإدارة العمليات الرقمية الدفاعية والهجومية. وتعكس استراتيجية الدفاع السيبراني لعام 2023 هذا التوجه من خلال تركيزها على الردع المتكامل، وتعزيز الشراكات الرقمية مع الحلفاء، ودمج القدرات التكنولوجية في منظوماتها الدفاعية. وتظهر المؤشرات الدولية ريادة الولايات المتحدة في القدرات السيبرانية، إذ احتلت المرتبة الأولى عالميا وفق تصنيف المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (2021) ومؤشر الأمن السيبراني العالمي الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (2020). كما خصصت ميزانيات ضخمة لتعزيز قدراتها، بلغت أكثر من 11 مليار دولار عام 2023، مع خطط لزيادتها في السنوات القادمة (محمود، 2024، الصفحات 181-185). وتؤكد هذه السياسات أن الولايات المتحدة تنظر إلى الفضاء السيبراني باعتباره مجالا استراتيجيا لتعزيز التفوق العسكري، وحماية أمنها القومي، وممارسة نفوذها العالمي من خلال التحكم بالبنية التحتية للإنترنت، والدفاع الاستباقي ضد التهديدات الرقمية المتزايدة من الصين وروسيا وقوى أخرى.

2.2.2 الدبلوماسية الرقمية: اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية نهج "الدبلوماسية الرقمية "كأحد محاور قوتها الناعمة ضمن استراتيجيتها الذكية، بهدف تعزيز قيمها الديمقراطية والترويج لثقافتها السياسية عبر المنصات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي. وفي هذا الإطار، تشارك واشنطن بفاعلية في عدد من المنظمات والمنتديات الدولية المعنية بالدبلوماسية الرقمية والأمن السيبراني، مثل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) ومجموعة العشرين، حيث يسعى دبلوماسيوها إلى بلورة معايير دولية تنظم سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني وتحد من مخاطره، ومن أبرز المبادرات التي قادتها الولايات المتحدة في هذا

المجال، تطوير قواعد للسلوك الآمن في الفضاء السيبراني بهدف منع توظيف التكنولوجيا الرقمية في زعزعة استقرار النظام الدولي. كما شكل البيان المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عام 2021 خطوة مهمة في تعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني ومكافحة التضليل الإعلامي، بما يعكس إدراكا متزايدا لأهمية التحالفات الرقمية الدولية في معالجة التحديات العابرة للحدود. وبهذا، تكرس الولايات المتحدة مكانتها كفاعل ريادي في توجيه الدبلوماسية الرقمية وصياغة قواعدها العالمية. (Imamovich & Izzatullayer, 2025, p. 28)

2.3 الاستراتيجية الرقمية الصينية في سياق التنافس مع الولايات المتحدة على القيادة الرقمية العالمية.

ترتكز الاستراتيجية الرقمية الصينية على رؤية شاملة تهدف إلى تحقيق الريادة التكنولوجية والاستقلال الذاتي في مجال الابتكار الرقمي، من خلال مبادرات وطنية كبرى أبرزها صنع في الصين 2025 التي تسعى إلى تحويل الصين إلى قوة صناعية متقدمة، تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتطورة في الإنتاج والتصنيع، كما يمثل طريق الحرير الرقمي بعدا خارجيا لهذه الاستراتيجية، إذ تهدف بكين عبره إلى توسيع نفوذها التكنولوجي في آسيا وإفريقيا وأوروبا من خلال بناء بنى تحتية رقمية عابرة للحدود. وتعكس هذه المبادرات مسعى الصين لتقليص تبعيتها التقنية للغرب، وترسيخ سيادتها الرقمية، وبناء نظام رقمي عالمي بديل يعزز مكانتها كقوة قائدة في الاقتصاد والتكنولوجيا والاتصال الدولي.

1.2.3مبادرة صنع في الصين 2025:

تعد مبادرة "صنع في الصين 2025 (Made in China 2025 – MIC) "إحدى أهم الخطوات الاستراتيجية التي اتخذتها الحكومة الصينية لتعزيز استقلالها الاقتصادي والتكنولوجي، وترسيخ مكانتها كقوة صناعية عالمية في مجال التكنولوجيا المتقدمة. وتهدف هذه المبادرة إلى تقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية، وتكثيف الاستثمار في مجالات الابتكار والتطوير الصناعي بما يسمح بخلق بيئة تنافسية تدعم الشركات الصينية محليا ودوليا؛ وتأتي هذه المبادرة ضمن رؤية عشرية وطنية تهدف إلى تحويل الصين إلى مركز عالمي للتكنولوجيا والصناعة المتقدمة بحلول عام 2025، ولتنفيذ هذه الأهداف الطموحة، خصصت بكين تمويلات ضخمة تقدر بنحو 300 مليار دولار أمريكي، إلى جانب إطلاق استراتيجية مكملة بعنوان "الصناعة والتمويل والابتكار 2025"، الهادفة إلى بناء بنية تحتية رقمية متطورة بقيمة تقارب 1.4تريليون دولار أمريكي، ويأتي هذا التوجه استجابة للفوارق في هيكل الصادرات بين الصين والولايات المتحدة، إذ لا تتجاوز القيمة المضافة للمنتجات الصينية 65 %مقارنة بـ 85% في نظيراتها الأمريكية، كما يخطط معهد الأمن والتنمية لإنشاء 40 قاعدة ابتكار وطنية و48 قاعدة إقليمية لدعم الشراكات الصناعية وتشجيع البحث والتطوير، إلى جانب توفير تمويل مباشر عبر صناديق متخصصة مثل صندوق التصنيع المتقدم بقيمة 3

مليارات دولار لدعم تحسين التقنيات الصناعية، والصندوق الوطني للدوائر المتكاملة الذي تبلغ ميزانيته 21 مليار دولار أمريكي، وتظهر هذه الإجراءات مجتمعة سعي الصين إلى بناء منظومة صناعية رقمية متكاملة تجمع بين الابتكار والتمويل والتكنولوجيا، وقد بدأت بالفعل في تحقيق بعض أهدافها منذ إطلاق المبادرة عام 2015 (Purta & and others, 2024, pp. 390-391).

2.2.3 طريق الحرير الرقمي:

أطلقت مبادرة الحزام والطريق الرقمية (Digital Silk Road) عام 2015 كامتداد تقني لمبادرة الحزام والطريق التقليدية، ثم جرى اعتمادها رسميا في منتدى عام 2017 لتصبح أحد أعمدة السياسة الخارجية الصينية. وقد اكتسبت المبادرة أهمية متزايدة خلال جائحة كوفيد-19، إذ مكنت بكين من تجاوز العوائق الحدودية والحفاظ على استمرارية مشاريعها الخارجية. وبحلول عام 2022، كانت الصين قد وقعت 17 اتفاقية تعاون رقمي و30 اتفاقية تجارة إلكترونية مع دول شريكة، ما عزز حضورها في الاقتصاد الرقمي العالمي؛ ويرتكز تصاعد مكانة هذه المبادرة على عاملين أساسيين: أولهما النمو السريع للاقتصاد الرقمي الصيني الذي بلغ نحو 45.5 تريليون يوان (6.37 تريليون دولار) أي ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي للصين، مما حفز شركاتها الكبرى على التوسع الخارجي. أما العامل الثاني، فهو سعي الصين لسد "الفجوة الرقمية" في الدول النامية عبر تطوير بنيتها التحتية الرقمية وتمكينها من الاندماج في التحول التكنولوجي العالمي. تقدم بكين هذه الاستراتيجية كجزء من رؤيتها الخاصة لحوكمة الفضاء السيبراني، التي تعرف بـ "الحل الصيني(The Chinese Solution) "، وتقوم على مبدأ "السيادة الإلكترونية" الذي يمنح الدول الحق في اختيار نموذجها الوطني للحوكمة الرقمية، إلى جانب هذا، حققت الصين تقدما لافتا في وضع المعايير التكنولوجية الدولية، خاصة في مجالات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي، من خلال مشاركتها في المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالمعايير التقنية. ويلاحظ أن مبادرة الحزام والطريق الرقمية تختلف عن نظيرتها التقليدية من حيث الفاعلين؛ إذ تلعب شركات التكنولوجيا الخاصة مثلHuawei ، Tencent، Alibaba، و ZTE الدور الأبرز، بدعم حكومي غير مباشر، في حين تظل الشركات المملوكة للدولة المحرك الرئيسي للمبادرة التقليدية (Zheng, 2024, pp. 3-4).

3. تداعيات المنافسة الأمريكية-الصينية على النظام العالمي.

يسلط هذا العنصر الضوء على الانعكاسات البنيوية للتنافس الأمريكي–الصيني في المجال الرقمي على النظام الدولي، إذ لم يبق الصراع بين القوتين مقتصرا على البعدين العسكري أو الاقتصادي فحسب، بل امتد إلى فضاءات التكنولوجيا والمعلومات، مما أدى إلى إعادة رسم قواعد القوة والنفوذ العالمي .فقد ظهر التنافس الرقمي كعنصر محوري في إعادة هيكلة التحالفات والمؤسسات الدولية، من خلال بناء تحالفات رقمية جديدة تنافس النظم القائمة وتعيد تحديد الأولويات في الحوكمة العالمية الرقمية. هذا التنافس يؤدي إلى تعمق الانقسام في النظام الدولي بين نماذج تكنولوجية مختلفة، ويعزز بروز نظام متعدد

الأقطاب المعلوماتية يتجاوز ثنائية الحرب الباردة، إذ تصبح القدرة على التحكم في البيانات والتقنيات الرقمية مؤشرا أساسيا لموقع الدولة في النظام الدولي. من هذه التداعيات نذكر (Zhang, 2024, pp. 7-8):

1.3 تداعيات المنافسة على المستوى الجيوسياسي:

تسعى كل من واشنطن وبكين إلى تأمين مواردها الرقمية وبناء شبكات نفوذ تكنولوجي عابر للحدود. وقد دفعت هذه الدينامية الولايات المتحدة إلى تعزيز تحالفاتها مع دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، من خلال مبادرات "كالتحالف الرباعي" و"تحالف الرقائق 4"، لتشكيل جبهة تكنولوجية متماسكة تحد من النفوذ الصيني المتصاعد. غير أن هذا التوجه وضع دول آسيا أمام معضلة الاختيار بين القوتين، ما دفعها إلى انتهاج سياسة "التوازن الاستراتيجي"، وهي مقاربة دقيقة لكنها مهددة بالانهيار مع اشتداد حدة المنافسة.

2.3 تداعيات المنافسة على المستوى الاقتصادي:

فرض التنافس فصلا تدريجيا في سلاسل التوريد التكنولوجية العالمية، خاصة في صناعة أشباه الموصلات، حيث فرضت واشنطن قيودا على صادراتها من الرقائق والتقنيات المتقدمة إلى الصين. وقد أدى ذلك إلى إرباك الاقتصادات الآسيوية، مثل اليابان وكوريا وتايوان، التي تعتمد على التكنولوجيا الأمريكية والأسواق الصينية في آن واحد. ونتيجة لذلك، شرعت هذه الدول في الاستثمار في الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج، بينما برزت فيتنام والهند كمراكز بديلة للتصنيع في ظل سعي الشركات الكبرى إلى تقليل اعتمادها على أي من الطرفين.

3.3 تداعيات المنافسة على المستوى التقني:

تشهد الساحة الدولية تنافسا حادا بين النموذجين الأمريكي والصيني في مجالات الذكاء الاصطناعي، والجيل الخامس، والأمن السيبراني. وتسعى الصين من خلال مبادرة "طريق الحرير الرقمي" إلى صياغة منظومة تكنولوجية خاصة بها، تتيح لها تعزيز نفوذها في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. هذا التباين في المعايير يهدد بتجزئة الفضاء الرقمي العالمي ويزيد من صعوبة التكامل التقني بين الدول.

4.3 تداعيات المنافسة على الدول النامية:

لقد خلق التنافس فرصا ومخاطر متشابكة. فمن جهة، ساهمت المبادرات الصينية مثل "الحزام والطريق الرقمي" في توسيع البنية التحتية الرقمية للدول الناشئة، لكنها في المقابل أثارت مخاوف تتعلق بالسيادة الرقمية والاعتماد المفرط على التكنولوجيا الصينية. ومن جهة أخرى، فإن اصطفاف بعض الدول مع الصين يعرضها لاحتمال العقوبات الأمريكية، مما يضعها في موقف جيوسياسي حرج.

نستنتج مما سبق أن التنافس الرقمي الأمريكي-الصيني ما يمكن وصفه "بالحرب الباردة التكنولوجية"، إذ يتجه العالم نحو تشكل مناطق نفوذ رقمية متباينة، تحد من حرية تدفق البيانات وتعمق الانقسام بين الاقتصادات المتحالفة مع الولايات المتحدة وتلك المرتبطة بالصين. هذه الدينامية لا تعيد فقط توزيع موازين القوة، بل تؤسس لمرحلة جديدة من الصراع القائم على السيطرة المعلوماتية والهيمنة الرقمية بدل القوة العسكرية التقليدية.

3.الخاتمة:

أظهرت هذه الدراسة أن التحولات الرقمية العالمية أعادت تعريف مفاهيم القوة والنفوذ في السياسة الدولية، حيث لم تعد القدرة على الهيمنة مرتبطة فقط بالموارد العسكرية أو الاقتصادية، بل أصبحت المعرفة، البيانات، والقدرة على التحكم في الفضاء الرقمي عوامل محورية تحدد مكانة الدول في النظام الدولي. كما بينت الدراسة أن التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يخلق ديناميكيات جديدة من التحالفات والصراعات، ويعيد تشكيل سلاسل التوريد العالمية، ويثير تحديات مرتبطة بالمعايير الرقمية والاعتماد التكنولوجي للدول، خاصة الناشئة منها.

إن التنافس الرقمي الأمريكي–الصيني لا يمثل مجرد مواجهة بين قوتين عظميين، بل يعكس لحظة تاريخية حاسمة تعاد فيها صياغة مفاهيم القوة والسيادة والنفوذ في العصر الرقمي، بما يجعل من امتلاك التكنولوجيا وتوجيهها أهم أدوات رسم ملامح المستقبل السياسي والاقتصادي للعالم.

وتوصلت الدراسة إلى أن امتلاك القدرات الرقمية المتقدمة، سواء عبر الاستثمار في البحث العلمي، تطوير البنية التحتية السيبرانية، أو تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، يمثل مفتاحا لتحقيق النفوذ الدولي والحفاظ على الأمن السيبراني، بينما الفجوة الرقمية تبقى أحد أبرز عوامل عدم الاستقرار في الأسواق الناشئة، مما يستدعي سياسات استباقية لتعزيز الاكتفاء الذاتي الرقمي وتقليل الاعتماد الخارجي.

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال الحوكمة الرقمية وتطوير إطار قانوني عالمي ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي ويحمي الخصوصية السيبرانية. كما توصي الدول النامية بضرورة بناء قدراتها الرقمية الذاتية للحد من التبعية التكنولوجية، والاستثمار في البحث العلمي والتعليم التقني باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للمشاركة الفاعلة في النظام العالمي الرقمي الناشئ.

4.قائمة المراجع:

1. Imamovich, A. K., & Izzatullayer, B. (2025). The Impact of Digital Diplomacy on Interactions with Fireign Societies and Governments. *American Journal of Public Diplomacy and International Studies, 3*(1).
2. Purta, F. A., & and others. (2024, October). Made in China 2025 Initiative and Dual Circulation Economy: Reducing Dependence on U.S.Technology. *Jurnal Global and Strategie, 18*(2).
3. S.Nye, J. (2010). *Cyber Power*. Harvard Kennedy School: Center for Science and International Affairs.
4. Zhang, K. H. (2024, July). Geoeconomics of US-China tech rivalry and industrial policy. *Asia and the Global Economy, 4*(2).
5. Zheng, W. (2024, January 5). China's Digital Silk Road (DSR) in Southeast Asia: Progress and Challenges. *Yusof Ishak Institute Analyse Current Events*(1).
6. أحمد قاسم حسين. (أيار/مايو, 2018). مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي:الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا. *مجلة سياسات عربية*(32).
7. إسماعيل أحمد الأشهب. (سبتمبر, 2024). مفهوم القوة في العلاقات الدولية المعاصرة دراسة وصفية نقدية. *مجلة القرطاس، 3*(25).
8. إيهاب خليفة. (2014). تأثيرات قوة الفضاء الإلكتروني على التفاعلات الأمنية في العالم. *اتجاهات الأحداث، 1*(1).
9. إيهاب خليفة. (2017). *القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدولة شؤونها في عصر الأنترنت؟ الولايات المتحدة نموذجا*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
10. جوزيف ناي. (2007). *القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية*. (محمد توفيق البجيرمي، المترجمون) الرياض: مكتبة العبيكان.
11. جيمس دورتي، و روبرت بالستغراف. (1995). *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. (ترجمة وليد عبد الحي) لبنان: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.
12. حميد علي كرر نوري. (2016). مشروع القوة الذكية الأمريكي تجاه ثورات الربيع العربي. *مجلة تكريت للعلوم السياسية، 4*(8).
13. خالد حمودي العزاوي. (2022). القوة الناعمة والتحديات السياسية. *مجلة كلية مدينة العلم، 14*(3).
14. خالد وليد محمود. (يونيو, 2024). المغالبة والتنافس في القدرات السيبرانية الأمريكية الصينية. *شؤون استراتيجية*(18).
15. رامز صلاح. (01 04, 2025). *الهيمنة التكنولوجية: هل يفقد الذكاء الإصطناعي الأمريكي تفوقه أمام الصين؟* تاريخ الاسترداد 14 1, 2026، من مركز المستقبل: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10053/
16. محمد عبد الحكيم. (4 8, 2025). *الذكاء الاصطناعي في الميزان: تحليل مقارن للمؤشرات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية*. تاريخ الاسترداد 22 1, 2026، من مركز شمس للإستشارات والبحوث الإستراتيجية: https://shamscenter.com/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%82%D8%A7/?utm_source=chatgpt.com
17. مرفت زكريا. (يوليو, 2024). مفهوم القوة في النظرية الواقعية الجديدة. *الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والإستراتيجية*(4).